

## خلال السنوات الماضية وحتى ديسمبر ٢٠٠٥

## ٦٩٪ من المساعدات المجانية لم تستغلها اليمن تمويلاً

وقصور أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وسوء التخطيط وعدم مراعاة القدرة الاستيعابية للمشاريع المخطط تمويلها بمعونات للمبالغ المرصودة لها خلال المدة المتاحة للاستخدام، وكذلك عدم تنفيذ كامل المكونات لبعض المشاريع الممولة بمعونات وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المنشودة منها مع انتهاء الفترات المحددة لاستخدام المعونات.

وبين التقرير أن هذا الإهمال قد تسبب في حرمان بلادنا من مبالغ كبيرة قُدمت لها كمعونات ومنح مجانية نتيجة الغناء المبالغ غير المستخدمة خلال المدة المحددة للاستخدام في بعض المشاريع من قبل الجهات المانحة، فعلى سبيل المثال تم الغناء مبلغ «٦٠,٠٠٠» دولار من قبل الصندوق الكويتي للتنمية كان مخصصاً لمشروع دراسة مجاري مدينتي سيئون وتريم نتيجة عدم استخدامه خلال المدة المحددة.. كما خسرت بلادنا مبالغ غير مستخدمة من المعونات خلال المدة الزمنية المحددة للاستخدام خاصة تلك المعونات التي تقدم على شكل برامج مثل «معونات الأمن الغذائي المقدمة من الاتحاد الأوروبي».

ونبّه التقرير على عدم وجود إحصائية شاملة ودقيقة للمعونات والمنح والهيئات المقدمة لبلادنا حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١ م صادرة عن وزارة التخطيط والمخولة قانوناً بالتوقيع مع الدول المانحة على هذه المساعدات والمنح المجانية.

على ثلاثين مليون دولار مساعدات مجانية، نسبة ٧١٪ لم يستفد منها، كما أن ٤٩٪ من المساعدات المقدمة لقطاع التعليم والبحث العلمي لم يتم استخدامها.. ولعل ما يدعو إلى الحيرة والأسى أن يكون قطاع الإنشاءات والنقل والمواصلات من أقل القطاعات في استيعاب المساعدات المجانية حيث أن

المعمول بها في تحديد أسس ومبادئ سياسة تمويل المشروعات التنموية والخدمية بمعونات خارجية وعدم ملاءمتها لطبيعة وأهداف وحجم المعونات.. وذكر التقرير أن النظم والتشريعات في بلادنا لا توفر الحد الأدنى من الشروط والضوابط والمعايير التي تضمن حسن استخدامها وتوظيفها التوظيف الأمثل.

وأشار التقرير إلى أن نسبة ٥٣٪ من المساعدات الخارجية المجانية للقطاع الزراعي لم تستخدم رغم الحاجة الماسة لتنمية هذا القطاع، وفي مجال الثروة السمكية فإن نسبة غير المستخدم من المساعدات الخارجية الموجهة والمخصصة لهذا القطاع.

أما في مجال الكهرباء التي تعاني البلاد نقصاً شديداً منها فإن نسبة عدم استخدام المساعدات المقدمة لهذا القطاع الحيوي تصل إلى ٨٦٪، وكذلك في مجال المياه والصرف الصحي الذي لم يتم الاستفادة من المساعدات المخصصة له بما يقارب من مائتي مليون دولار، حيث أن أكثر من ٦٣٪ من هذا المخصص لم يستخدم.

وجاء في التقرير: من المؤسف حقاً الاستهانة بالمساعدات المقدمة للقطاع الصحي الذي مازال يعاني من نقص نوعي وكمي، حيث أن هناك ما يزيد

عنه كشف تقرير رسمي أن المساعدات والهبات والمنح الأجنبية التي حصلت عليها اليمن خلال السنوات الماضية من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية وحتى ٢٠٠٥/١٢/٣١، بلغت «٥٦٤,٥٢٨,٧٨٦» دولاراً لم تستخدم منها اليمن إلا ما نسبته ٣١٪ فقط رغم حاجة البلاد الماسة لتلك هذه المساعدات والمنح الأجنبية لتوظيفها لمكافحة الفقر وتردي الخدمات الصحية وتنمية العديد من القطاعات التي تواجه أوضاعاً مزرية.

وبين تقرير مجلس الشورى - الخاص «بتحليل وتقييم مستوى القدرة الاستيعابية للقروض والمساعدات الممنوحة لبلادنا» مايو ٢٠٠٧م - أن ما نسبته ٦٩٪ من تلك المعونات لم تستخدمها اليمن لعدم موضوعية السياسة الحكومية الخاصة بتوجيه تلك المنح والهيئات الخارجية إلى القطاعات التنموية المختلفة، والتي اتسمت بعدم ملاءمتها للحاجات الأساسية للمجتمع وعدم انبثاقها من المعرفة الواقعية والحقائق الاقتصادية والاجتماعية، ولم تستند إلى بيانات إحصائية دقيقة توصل إلى الغايات المنشودة من تلك السياسات، ومنها عدم تحديد الأولويات الملحة التي يقتضي معها الأمر توجيه المعونات نحوها وبما يؤدي إلى تنمية متوازنة بحسب الأولويات، كما لم يتم اعتماد المعونات كخيار جزئي بديل للاقتراض.. إضافة إلى عدم تناسق وتكامل الموارد المالية والفنية التي توفرها المعونات وعدم تجميعها في إطار مؤسسي واحد، هذا خلافاً عن عدم كفاية النظم والتشريعات



نسبة الاستفادة لا تزيد على ٥٪ مما قدم له من المعونات ولم يستفد من نسبة ٩٠٪.

وأرجع التقرير الأسباب والعوامل التي أدت إلى تدني نسب الانفاق من المعونات التي ضعفت الهياكل الإدارية والتنظيمية للمشاريع الممولة بمعونات،

## معالجات مفقودة وكفاءات مطلوبة

## المتعاقدون شكوى غزيرة الدموع

توافر الراتب الكافي والمستحق الذي يدفعه ويفرزه للبلد والقطاع.. ويلبس المزاجي -حديث العهد مع العمل- تعاوناً من ادارته التي يعمل فيها لتحسين اوضاعه المالية ورغبتها الجادة في تمكينه وبقية زملائه من الحصول على التثبيت في اقرب وقت ممكن وذلك شكره وامتنانه للقائمين على ادارته على تعاونهم

## حرماني

وتتابعاً للموضوع يرى توفيق الشرعي - متعاقد ان التعاقد الوظيفي اياً كان في القطاع الحكومي او الخاص وان كان مرتب مرتفع إلا انه يعد حراماً للمتعاقدين من مزاي الخبز، ولعل هذه المزاي لو جمعت تفوق الفارق في المرتبات بين الموظفين بالتعاقد او بالتثبيت.

واوضح الشرعي ان فشل الحكومات بتجسد عندما تتعاقد مع ابناءها، واعتقد حازماً ان الأمل هو الدافع الوحيد للموافقة بالتعاقد بمعنى ان الخريج لن يحصل على الوظيفة الا من خلال هذا التعاقد وهذه ربما الميزة الوحيدة في بعض الاحيان لهذا المنزلق الذي يفرض على تلك الطاقات والقدرات.

وحول الانعكاسات على الاداء في العمل فيرى الشرعي انه لا يؤثر على الاداء اطلاقاً وانما على مصداقية الاداء ونوعيته لان الاحباط واليأس دائماً يسيطران على المتعاقدين.. بالإضافة الى مواجهتهم لسلبات مختلفة كتأخر المرتبات شهرياً وحتى وجود ميزانية، وغيرها من المنغصات الأخرى.

التعاقد والمتعاقدون قضية ليست مجرد الكتابة والاستهلاك التامى او تحشو صفحة من صفحات الصحافة بقصد نيل ثواب الانتاج الفكري واجرا الاجتهاد. بقدر ما هي قضية تستحق اهتمام اولي الامر ونبل اهل الطاعة.. اصوات متعاقد.. نمر كل يوم من فوق مأساتها واصواتها العالية بمرارة الشكوى وغزارة الوجد تنادي باحقبتها في احتوائها ضمن الموازنات السنوية واعتماد اسمائها في درجات وظيفية ثابتة باتت في نظر الجميع والقانون من حقوقهم بعد ان اخذت الخدمة في الميدان من اصحابها سنوات اعمارهم امسوها تحت عذابات الضيقة وامل التثبيت براتب زهيدة لم تقسمهم شحنتها عن التآق في الاداء ولم تشبعهم من جوع. ومع هذا يستكثر عليهم اهل العمل والعقد رؤيتهم باتباسامات التثبيت ولا يزال الانصاف عنهم بعيد لم يصلوا اليه بعد.

الميثاق، هنا في هذه المساحة تسلط الضوء على هذه القضية المفتوحة للبحث عن معالجات نخلتها ذات أهمية لما في ذلك من مصلحة للعمل وخلق الاستقرار وتحقيق التنمية.

## استطلاع: عبدالعزيز الويز

ما التقينا به كثير وما سمعناه اكثر وما سنورده هو بمثابة نموذج بسيط يعنون قضية تتفاقم حداثتها يوماً بعد يوم.. وليس للانسان إلا ما سعى..

قبل شهر وصل الى «الميثاق» ملف من العيار الثقيل تضمن في جنياته وثائق ناصعة تحكي قصة اكثر من مائة متعاقد في وزارة الزراعة مضى على معظمهم في الخدمة تحت اغلال التعاقد مايزيد عن العشر السنوات وتعاقدت على مواجههم اكثر من حكومة وهم يطالبون بتثبيتهم وظيفياً ولكن دون جدوى فقد اقتضت المعالجات الفوقية على اصدار اوامر خطية رغم صراحتها وجديتها وأهمية صايرها إلا انها لم تر النور الى الآن وظلت قضيتهم معلقة لرحمة القدر.. وليس هذا فقط بل وصل الأمر الى تهديدهم بالاستغناء عنهم وعدم القدرة على صرف اعاشتهم الشهرية رغم الحاجة الماسة اليهم والتي تضاعفت مع التوسعة في أنشطة الوزارة.

وقد كنا في «الميثاق» بعد الاطلاع على ذلك الملف المنخن بدموع هؤلاء الغلابا قد

نشرنا مادة حولهم في صفحة «قضايا» باعتبار ان هناك قضية تستحق منا - كاصحاب مهنة تتنفس قضايا الناس ميثاق شرف- ان نريق لها مداد اقلامنا كأضعف الايمان.. وننذكر حينها انه لم يتم اتخاذ اي اجراءات بشأنهم كما

اخبرنا بعضهم.. وهنا نحن نلتقي من جديد بصور حية في ميدان التعاقد ونسمع ماذا تقول عن تجربتها وما رؤيتها للعمل بالتعاقد وانعكاس ذلك على ادائها.. ونوصل ذلك من خلال هذه الزاوية..

في البداية التقينا بالاخ عبدالرؤف - متعاقد في جهة حكومية حيث اندفع ليخلص لنا رؤيته عن التعاقد بقوله :

- ليس هناك أسوأ من العمل بالتعاقد في حياتي والذي أجبرت عليه مكرهاً عندما لم يكن امامي خيار آخر وانا ابحت عن وظيفة سواء لقد كرهت العمل وتعقدت منه وانا ارى كثيراً من الزملاء يأتون من بعدي ويحصلون على درجات وظيفية بسهولة ويتمتعون بمزايا في المستحقات ويحصلون على الترقيات وانا ليس لي نصيب من ذلك غير حرماني.. لقد مضى علي في العمل خمس

سنوات وانا اخضع لبندو عقد مجحفة لا ادري من اين جاءوا بها وكيف صاوغها.. وخلال هذه المدة كل شيء يرتفع من حولك معيشياً ومرتبياً كما هو لازمة ولاهم يجزئون.. لقد اصبح المرتب لا يكفي للايجار..

## اسباب قهريه

عبدالرؤف الذي بحرص كما تحدث بنا على المحافظة على حضور ساعات الدوام وعدم التخلف عنها إلا لاسباب قهريه قال انه يجد صعوبة جداً في ان يعرض لنا حياته في ظل التعاقد في كلمات فما عنده يحتاج الى مجلدات ومع ذلك فمزال متمسكاً بالأمل في المعالجة المسؤلة التي تعيده للعمل بنفسية افضل مما هو عليه الآن.

اما المهندس طه نعمان - متعاقد يرى ان العمل تحت وطاة الوظيفة التعاقدية ليست الطموح المرجو والاستحقاق الوظيفي لخريج أنفق من عمره سبعة عشر عاماً في دراسة واتقنت شرايينه لخدمة الوطن بما اكتسبه من معارف وعلوم وتقديم مالمديه من عطاء.. ويرى نعمان ان التعاقد افضل من لا شيء في ظل تكس الخريجين على بوابات البطالة





# احتضار مدينة جميلة

وتهدمت قبية ولم يعد يستخدم نهائياً، بينما السد الذي كان سبباً للجمع أصبح بامر المجلس المحلي الدخول اليه وممارسة السباحة فيه ممنوعاً إلا برسوم فرضها المجلس تقدر بمائة ريال عن كل شخص يطعم ان يعمل بقول خاتم الأنبياء: «علموا اولادكم السباحة والرمية وركوب الخيل... ممارسة السباحة ممكن في أي مكان إلا في العدين»!

خلاصة القول إن الناس في العدين سواء أكانوا أحياء أم أموات مغلوبين على أمرهم، ولعل الصور غنية عن الكلام وتدعمها شكوى عمال النظافة ومصادرة مرتباتهم رغم تدنيها.. وكذلك حديث أصحاب المحلات، ها هو صاحب مطعم حضر موت الذي قال إنه يسد المبالغ المفروضة عليه شهرياً مقابل التحسين للمجلس المحلي ويسد راسي إلا أن القمامة أمام مطعمه بالإطنان ولم يجد تحسناً ولاهم بحرزيون، ووضع كهذاً نيسي في المدينة ويشوهها ويجلب الأمراض وإيضاً يؤثر على سمعة عمننا، فالقمامة تنفر الزبائن وتقرض النفس وقد تقدمنا ببلاغات عدة ولم تلق أي تجاوب واهتمام.

– في حين يقول الاخ علي شائع صاحب محل تجاري: لقد رفضنا تسليم مبالغ التحسين في رمضان قبل ان تتم عملية نظافة الشوارع وإزالة القمامة من أمام المحلات وتعدوا بذلك ودفعتنا الرسوم حق التحسين ولم ينفذوا ما تعهدوا به وبني الوضع على ما هو عليه- كما وعبرنا، الوضع مزججاً ولا ندري بمن نستغث ولن نشكو وضعاً..

– كما يتساءل المواطن عبدالجبار محسن عن مصير أموال التحسين فيقول: حقيقة لا ندري أين تذهب فلول التحسين التي تدفعها كذلك المبالغ التي تضاف في فواتير الماء والكهرباء وغريها وإيضاً المبالغ التي يدفعها الباعة وأصحاب المحلات، فالمدينة غارقة بأكوام القمامة والمخلفات ولا أحد من المسؤولين يستطيع أن يحرك ساكناً حتى عمال النظافة تركوا العمل بسبب عدم استلام مرتباتهم.. والوضع يتدهور يوماً بعد يوم والمجلس المحلي هو المسؤول الأول عن ذلك.

– وبيدورتنا اتجهنا الى المديرية وبعد اتصالات طوال ثلاثة أيام التقينا بالأخ الأمين العام للمجلس المحلي بالمديرية الأخ عبدالواحد الشهاري على أمل ان نجد لديه حلولاً لانقاذ المدينة أو اجابة لشكوى المواطنين.. لكن خابت آمالنا عندما رفض المتحدث البنا عن الوضع أو حتى اعطائنا تفسيراً لما تم اتخاذه وما المعوقات والأسباب والمعاجات وطلب منا احضار مذكرة رسمية من قيادة المحافظة أو من الوزارة وتحجج أنه ممنوع من ان يدلي بأي تصريح للصحف.. وحقيقة ولأول مرة نواجه أصراً بهذه الغرابة بأن يطلب منا أمين عام مجلس محلي مذكرة رسمية من جهة عليا لإجراء حوار معه عن اوضاع مدينة تعرق بالفوضى وعذبة المسؤولين فيها بكل شيء جميل وتحويله الى شيء قبيح.. وبيدورتنا أدبنا رسالتنا الصحفية وكتبت ما شاهدناه ولمسناه.. لكننا نعدز الأمين العام في موقفه هذا لأنه من المؤكد انه لن يجد ما يقوله أو الإنكار أو بعض تلك الأوضاع المتردية والانتهاكات التي تحدث كل يوم وعدم تجاوبه معنا دليل على عدم الشعور بالمسئولية الملقاة على عاتقه وواجبه الوطني والمحلي تجاه مديريته وأهله.. الذين منحوه الثقة وقلدوه المسئولية وبهذه السطور نختمت استطلاعنا هذا.

• تغير حال العدين - تلك المدينة الجميلة - بعد أن تولى مصالحها وإدارة شؤونها اليوم مجلس محلي ترك هموم المدينة ومعاناة سكانها وتفرغ لمصالح أعضائه الخاصة، فأرضاً الآتوات على كل شيء، فتحول وجه المدينة الجميل الى قبيح، تتراكم فيه أكوام القمامة بلا حسيب ولا رقيب.. وعلى الرغم أن مركز المدينة لا يوجد به سوى شارع واحد إلا أن المجلس المحلي صادر فيه حق المارة وقام بتأجيرها للباعة والبساطين الذين اقترشوه كاملاً للعرض والترويج لبضائعهم دون حرج أو مراعاة لكونه مصلحة عامة، لتصبح الفوضى والأزحام والأهمال والعبث العنوان للبلدية العدين.. بل إن مقارباتهم تأجيرها وبيع معظمها لأقامة البنايات والمراكز التجارية عليها دون مراعاة لحرمت الموتى الذين يرقدون في تلك المقابر.. والأكثر فظاعة أن تلك البنايات يتم تشييدها على مرأى ومسمع الجمع وبأمر السلطة المحلية بما في ذلك مكتب الأوقاف الذي منعهم تراخيص البناء.

بشكل عام، إذ أن سلوكيات وتصرفات البعض لم تؤد الأحياء فقط بل تعدت لتطال الأموات الذين انتهكت حرمتهم بالإعتداء على مرقدهم، في مقابرهم، فكان للمجلس المحلي بالعدين شرف الاعتداء على تلك المقابر، لقد أمسى هذا الأمر شرفاً كبيراً يتسابق عليه الجمع وعلى رأسهم مكتب الأوقاف في العدين، والذي يوجه ويترجم تلك الانتهاكات مع أنه يعتبر الجهة المناطة بها الحماية والدفاع عن الوقف، لكنه أصبح يبضي في تأجير المقابر ومنح تصاريح البناء فوق المقابر والتي تحولت الى مراكز تجارية ومبان سكنية ولا ندري أين ذهبوا برفاه الموتى التي كانت مدفونة مكان تلك البنايات وهي كثيرة.

الأهمال واللامبالاة حول الحمام البخاري الوحيد في مدينة العدين الى مقبل قمامة أيضاً ووجهها لتصب الى اهم وادين في المنطقة عنه الدور والقصي، وهما الوادبان الذان اعطيا العدين صفة الجمال والخضرة والوجه الحسن.. وكان جريان مياهها العذبة التابعة من عيون انهارها العديدة وتاتي الى المدينة وهي تقطع الوديان من اعلاهما الى اسفلها بطول عشرات الكيلو مترات، المكان وطبيعته الخلابة تحولت اليوم من نعمة التنفس والتنزه الى مصدر أذى للمواطنين والزوار، وكارثة بيئية تهدد الحياة الطبيعية.. البشر والحجر بعدما اختلط الصرف الصحي بمياه الأنهار ويجري مجراها في الوادين مسبباً التلوث للمياه العذبة، والتي كانت تشكل المصدر الوحيد لمياه سكان المنطقة في الشرب والري، وهذا غاية في الإبداع للفساد في العدين ومن انجازات المجلس المحلي للاسف.

وإما الحديث عن موضوع الاتار والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والحفاظ عليها، فإن أصراً مثل هذا لا يخطر على بال المجلس المحلي ولا السلطة المحلية في العدين.. إذ أن المواقع الأثرية تتعرض للهدم والدمار أمام أعينهم

## تسريح عمال النظافة و«الأبقار» تقوم بالمهمة



منظر أكوام القمامة يصعب علينا الحديث عنها ووصف بشاعة الصورة والمنظر المرف للعين والمقزز للنفس والذي حال عنا تصوير بعضه الآخر لبلوغة درجة كبيرة من البشاعة يستحي على المرء عرضه عليكم.. منها على سبيل المثال تراكم القمامة في وادي القصب، بجوار الجسر الأثري الذي يحمل مياه الشرب للمدينة منذ عهد الدولة الصليحية.

في العدين تجدد الجمع بشكو ليس من الثقافة فحسب وإنما من كل شيء.. من أزمة الغاز المتكررة والمفتعلة من قبل التجار الذين يقومون باختفائها على المستهلكين الساكنين داخل المدينة لبيعها لسكان الأرياف بأسعار مضاعفة عن قيمتها الحقيقية.

أما بالنسبة للنظافة فبعد أن رفض المجلس المحلي دفع مرتبات عمال النظافة ترك العمال معداتهم المتعلقة بالنظافة وسط الشارع ونهبوا، فاستدعت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي الحيوانات من الأبقار والأغنام والمواشي لتتولى مهمة النظافة، والتي تاكل منها ما اكلت وتعبث بها كيفما تشاء.

والأكثر خطورة في العدين مشكلة الصرف الصحي التي أضحت تنبئ بكارثة بيئية وشيكة عندما دموا أنابيب الصرف الصحي

تحقيق / منصور الغدر - محمد دحان

ولجمال الطبيعة الذي تمتاز به العدين كان يمكن للناظرين على شرفونها أن يجعلوا منها منطقة سياحية وقبلة للسباحة الداخلية والخارجية، ياوي إليها السياح في كل وقت وحين خاصة وهي بحالها المرزي هذا لا يزال السياح يتوافدون إليها بنسبة لا بأس بها، لكن الواضح من ذلك أنه ما أن وصلها السائح أو الوافد واطلع على وضعها إلا وفر منها الى غير عودة، وهكذا يتكرر الحال على كل وافد جديد على العدين، فهي الى جانب الإهمال وغياب الخدمات السياحية قد أصبحت سمعتها التي لا تفارقها، فإن العبث والاعتداء على مقوماتها السياحية الأثرية والتاريخية هو الآخر جار على قدم وساق وبرعاية السلطة المحلية التي مع الأسف لم نجد لها أي دور ايجابي يذكر بها عدا نشاطها الوحيد.. الجباية باسم تحسين المدينة، الذي تحول الى كابوس يؤرق حياة السكان ويطلق مضاجعهم.

ومع أن هناك مبالغ كبيرة يتم تحصيلها كرسوم اضافية على فواتير الكهرباء والمياه والتلفون التي تقرض على السكان باسم خدمات الصرف الصحي فضلاً عن المبالغ المفروضة على المحلات التجارية والتي يقدر عددها بالمئات، إلا أن المجلس المحلي فرض أيضاً على الباعة والبساطين وأصحاب الحرف اليدوية مبالغ مالية يومية وشهرية يتفاوت مقدارها بحجم النشاط التجاري، لكنها تصل في الحد الأدنى الى خمسمائة ريال عن كل بسطة، ومن يتخلف عن الدفع يمنح تأشيرة دخول الى السجن ولا يتم اطلاق سراحه إلا بعد تسديد كل ما فرض عليه بإرادتهم لا يرضى القانون من غرامات وانوات ورسوم وإيجار عساكن وخلافه، ومع كل هذا تظل المدينة تعاني من شيء اسمه تحسين أو نظافة، إذ أن أكوام القمامة تغطي واجهة المدينة وشارعها الوحيد، وجريان مجاريها تتساقب جريان منابع أنهارها لتختلط بمياه الشرب فيها، ما ينبئ عن كارثة بيئية لا محالة وانتشار للأمراض والأوبئة الفتاكة لا غبار عليه.

منظر أكوام القمامة يصعب علينا الحديث عنها ووصف بشاعة الصورة والمنظر المرف للعين والمقزز للنفس والذي حال عنا تصوير بعضه الآخر لبلوغة درجة كبيرة من البشاعة يستحي على المرء عرضه عليكم.. منها على سبيل المثال تراكم القمامة في وادي القصب، بجوار الجسر الأثري الذي يحمل مياه الشرب للمدينة منذ عهد الدولة الصليحية.

في العدين تجدد الجمع بشكو ليس من الثقافة فحسب وإنما من كل شيء.. من أزمة الغاز المتكررة والمفتعلة من قبل التجار الذين يقومون باختفائها على المستهلكين الساكنين داخل المدينة لبيعها لسكان الأرياف بأسعار مضاعفة عن قيمتها الحقيقية.

أما بالنسبة للنظافة فبعد أن رفض المجلس المحلي دفع مرتبات عمال النظافة ترك العمال معداتهم المتعلقة بالنظافة وسط الشارع ونهبوا، فاستدعت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي الحيوانات من الأبقار والأغنام والمواشي لتتولى مهمة النظافة، والتي تاكل منها ما اكلت وتعبث بها كيفما تشاء.

والأكثر خطورة في العدين مشكلة الصرف الصحي التي أضحت تنبئ بكارثة بيئية وشيكة عندما دموا أنابيب الصرف الصحي

أكد أن الاعتداء الذي تعرضت له منشآت أحد المستثمرين يأتي ضمن توجهات شخصية

## مجلس رجال الأعمال يتهم متنفذين في عدن بعرقلة الاستثمار

استهدفت عرقلة المستثمر من القيام بتنفيذ استثمارات مع شركاء له من دول الخليج. وأضاف البلاغ: أن حادثة الاعتداء أصابت المستثمرين الخليجيين بالأحباط في ظل استمرار انتهاك الملكية الخاصة، وبحسب البلاغ فإن المضايقات والابتزاز للمستثمر قد تكررت أكثر من مرة. وأدان بلاغ المجلس اليمني لرجال الأعمال، أعمال التهديم التي قامت به سلطات محافظة عدن، مشيراً الى أنها تمت دون وجه حق ولا مبرر قانوني ولا قضائي يخولها القيام بالاعتداء على ملكية خاصة محمية بحكم القانون والدستور. وقال: رغم معرفة قيادة المحافظة والأجهزة الأمنية والقضائية في المحافظة أن تلك الأراضي التي تم الاعتداء

• ناشد المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين فخامة رئيس الجمهورية والحكومة ببرد الاعتبار للقانون والنظام الذي انتهك بالاعتداء على أملاك أحد المستثمرين، ومحاسبة من قام بهذا الاعتداء والتوجيه بإعادة بناء ما تم هدمه وإحالة مشدّي الاعتداء للتحقيق والمساءلة.

وانتهج المجلس شخصيات في قيادة محافظة عدن بعرقلة الاستثمار في المحافظة، وقال في بلاغ صحفي - حصلت «الميثاق» على نسخة منه- أن عملية الاعتداءات والهدم والتكسير التي تعرضت له ممتلكات المستثمر على درهم وشركائه في الأرض الخاصة به في محافظة عدن

